

تعزيز التعاون المشترك في مجال التربية الدامجة بين وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي



انعقد بالرباط زوال يوم الاثنين 5 أكتوبر 2020 لقاء جمع كلا من السيدة جميلة المصلي، وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، والسيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، بحضور مدير التعاون الوطني ومدير النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، ومدير الموارد البشرية والميزانية والشؤون العامة بالوزارة، وبعض مسؤولي الوزارتين، خص لتدارس مجالات وأولويات التعاون المشترك بين القطاعين في مجال التربية الدامجة. ويأتي هذا الاجتماع في إطار تنزيل مقتضيات القانون الإطار 51-17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، خاصة في الشق المتعلق بالتربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة، وتفعيل مقتضيات القانون الإطار 97.13، المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ولاسيما الباب الثالث المتعلق بالتربية والتكوين.

وقد تقرر خلال هذا الاجتماع، إنشاء لجنة مشتركة للتنسيق والعمل بين القطاعين ومأسسة التعاون بينهما، من خلال إبرام اتفاقية شراكة ووضع آليات التكامل في مجال دعم تـمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وتقنين ومعيـرة الخدمات التربوية والتأهيلية والتكوينية والعلاجية والوظيفية، التي تقدمها الجمعيات داخل المؤسسات المتخصصة أو المؤسسات التعليمية والمدعمة في إطار صندوق دعم

التماسك الاجتماعي، وكذا العمل المشترك على إعداد نموذج "مؤسسة ولوجة"، في مختلف مستويات التربية والتعليم والتكوين.

وفي كلمة لها بالمناسبة أفادت السيدة جميلة المصلي، بأن نسبة الأطفال في وضعية إعاقة المتمدرسين والذين يتمكنون من الوصول الى التعليم العالي ضعيفة، وشددت على أن المدخل الأساسي لضمان الإدماج الحقيقي لهذه الفئة من المواطنين والمواطنات هو التربية والتعليم والتكوين.

وفي نفس السياق أبرزت السيدة الوزيرة، أن صندوق دعم التماسك الاجتماعي لعب دورا مهما في تعزيز تمدرسهم، وأن بفضل انتقل عدد المستفيدين من حوالي 4000 مستفيد خلال سنة 2015 إلى أزيد من 13000 مستفيد اليوم، وبميزانية مرصودة لهذا الغرض بلغت 167 مليون درهم سنة 2019 .

ومن جهة أخرى ذكرت السيدة الوزيرة، أن بلادنا اليوم تتوفر على مكتسبات قانونية مهمة لصالح الأشخاص في وضعية إعاقة في مجال التربية والتعليم والتكوين بجميع أسلاكه، وأنه بتضافر جهود جميع الفاعلين يمكن إحداث نقلة نوعية في هذا المجال .

وأكدت أن المغرب يتوفر على إطار قانوني مشجع بوجود القانون الإطار للتربية والتكوين، ووجود القانون الإطار 13-97 لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وخاصة المواد 11-12-13 منه.

كما شددت على أهمية إرساء آليات للتعاون بين القطاعين لتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من جميع حقوقهم في التربية والتعليم في ظروف وشروط مناسبة.

وفي المقابل أكد السيد سعيد أمزازي، في كلمته، أن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي عملت على بلورة استراتيجية للتربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة، تسعى من خلالها إلى تمكين هذه الفئة من الأطفال، من متابعة الدراسة بالأقسام العادية أو بأقسام الإدماج المدرسي داخل المدارس العمومية حسب البرامج المعمول بها رسميا.

وأشار أنه منذ الانطلاقة الرسمية للبرنامج الوطني للتربية الدامجة في 26 يونيو 2019 اتخذت الوزارة العديد من التدابير الرامية إلى الإرساء الفعلي والتدريجي للتربية الدامجة على مستوى المؤسسات التعليمية، خاصة في المجال البيداغوجي من خلال إعداد الإطار المرجعي لأقسام التربية الدامجة بدعم من منظمة اليونيسيف، ووضع وتفعيل عدة للتكوين الأساس والمستمر لتقوية قدرات الفاعلين التربويين في هذا المجال ومصاحبتهم، وقدم السيد أمزازي خلال هذا اللقاء عددا من المؤشرات الرقمية التي تبين حجم الانجاز على عدة مستويات، مؤكدا أن برنامج التربية الدامجة يعتبر ورشا أفقيا مفتوحا أمام مساهمة الجميع، ويتطلب منهجية تشاركية فعالة يساهم فيها جميع الفاعلين من قطاعات حكومية ومجتمع مدني والأسر والهيئات المتخصصة.